حصيلة الجهد الذي بذله أعضاؤها في إخراج هذا البيان ، لأنه جاء في النهاية ليوفق بين وجهات النظر المختلفة التي أبديت خلال النقاش . وبعد عرض هذا التقرير على المؤتمر في جلسته العامة أقر بالاجماع بعد إدخال بعض التعديلات عليه .

وفيما يتعلق بمسائل النظام الداخلي ، تسبب إقتراح قدم للمؤتمر بخصوص تعديل الماده ١٩ في الفصل الرابع ، بحيث ينص على إستحداث منصب رئيس للاتحاد بجانب منصب الأمين العام ، تسبب في تعليق أعمال المؤتمر لمدة يوم كامل ، بعد أن كان المؤتمر قد إنتهى في جلسته العامة من مناقشة كافة تقارير اللجان باستثناء تقرير اللجنة المالية . فعندما طرح هذا الاقتراح على التصويت ، صوت معه أحد عشر عضواً فقط ، وصوت ضده ٥٨ ، فيما إمتنع عضوان عن التصويت . وكانت الجلسة العامة قد بدأت بحضور ٨٩ عضوا ، أي أنها كانت مكتملة النصاب وقانونية . وبهذا سقط الاقتراح ، وبقيت الصيغة القديمة التي تنص على وجود أمين عام للاتحاد فقط دون رئيس . وعلى أثر ذلك علقت أعمال المؤتمر بدعوى عدم تقديم الرئاسة الاقتراح للمؤتمر بشكل واضح ، والتباس الأمر على أعضاء المؤتمر . وهنا تراجعت القضية النقابية لحساب القضية السياسية ، وبعد تداول الأمر بين فصائل الثورة الفلسطينية المعنية ، إلتأم شمل المؤتمر مرة أخرى مساء يوم ٢٤ نيسان ١٩٨٠ ، لاستكمال نقاش تقرير لجنة النظام الداخلي ولتجاوز الأزمة . وتقدم عدد من أعضاء المؤتمر يمثلون معظم فصائل الثورة باقتراح لتعديل الفصل الرابع من النظام الداخلي ، بحيث يسمح بوجود رئيس للاتحاد الى جانب أمين عام ونائب له .

وعند طرح الاقتراح للنقاش لم يطلب أحد من الأعضاء مناقشته ، بل جرى الاقتراع فوراً ، وكانت النتيجة أن صوت ٧٨ عضواً مع الاقتراح ، و ١٣ عضواً ضده ، بينما إمتنع ٩ أعضاء عن التصويت ، فنجح الاقتراح . وبذلك يكون المؤتمر قد صوت على نفس الاقتراح مرتين ، مرة بنعم ومرة بلا .

وواصل المؤتمر نقاش تقرير لجنة النظام الداخلي ثم أقره بالاجماع مع التعديلات . ثم أحال المؤتمر تقرير اللجنة المالية للأمانة العامة الجديدة لمناقشته وتعميم النتائج على الفروع ، وبهذا إنتهى من نقاش تقارير اللجان وأقرها لينتقل إلى إجراء إنتخاب الأمانة العامة الجديدة كآخر بند على جدول أعماله .

الانتخابات

رشح لعضوية الأمانة ١٦ عضواً ، أي بعدد أعضائها ، باسم قائمة الوحدة الوطنية .

من خارج القائمة رشح ثلاثة آخرون هم عبد القادر ياسين وهاني مدنس ومحمود قدري .

والمعروف ان النظام الداخلي ينص على أن يكون انتخاب الأمانة العامة بالاقتراع السري ، لضمان أقصى حد من الديمقراطية للناخب .

وقد صوت المؤتمر قبل بدء الاقتراع على اقتراح يسمح بالتصويت لقائمة الوحدة الوطنية باسمها فاعترض المرشحون من خارج القائمة وكذلك بعض أعضاء المؤتمر على طريقة الاقتراع هذه ، لانها تمت في صالة المؤتمر نفسها وأمام أعين الجميع ، الأمر الذي لم يوفر شروط الاقتراع السري المنصوص عليها في النظام الداخلي ، ولكن أغلبية الاعضاء وافقت على الاقتراح .

ثم جرت الانتخابات بوجود ممثلي التنظيمات الشعبية ودائرة التنظيم الشعبي . وقد أدلى ١١٣ عضواً من أعضاء المؤتمر بأصواتهم .

وأظهرت النتيجة النهائية للاقتراع فوز قائمة الوحدة الوطنية لعضوية الامانة العامة ، وتضم :

يحيى يخلف ، وعبد الكريم الكرمي (أبو سلمى) ، ومحمود درويش ، وناجي العلي ، ورشاد أبو شاور ، وماجد أبو شرار ، وجميل هلال ، وأحمد عبد الرحمن ، وبسام أبو شريف ، وبلال الحسن ، ومعين بسيسو ، وفايز قنديل ، وزياد عبد الفتاح ، وعبد العزيز السيد ، وغانم زريقات ، وحسن الكاشف ، ومحمود قدري .

وبعد انتخابها اجتمعت الامانة العامة فاختارت عبد الكريم الكرمي رئيساً للاتحاد ، ويحيى يخلف أمينا عاما ، وبلال الحسن نائبا له ، وغانم زريقات أمينا للسر ، وأوكلت الى معين بسيسو مهمة الاشراف على الشؤون الثقافية ، والى جميل هلال الشؤون النقابية ، والى زياد عبد الفتاح العلاقات الداخلية ، وتولى بسام أبو شريف العلاقات الخارجية ، وهؤلاء الثمانية يشكلون السكرتارية التنفيذية للأمانة العامة .

جابر سليمان